إنهاء الملك عبد العزيز للامتيازات

د . جمال محمود حجر

> إنى مسافر إلى مهبط الوحى لنبسط أحكام الشريعه .. فبعد الآن لايكون سلطان فى مكة إلا للشرع ، وجميع الرءوس يجب أن تطأطىء للشريعة . (١)

كان هذا مبررا كافيا ـ بصرف النظر عن الاسباب العديدة والدوافع الأخرى ـ لكى يدفع عبد العزيز بن سعود بقوات نجد عبر حدودها مع الحجاز لبسط أحكام الشريعة فى الاراضى المقدسة .

كان تطهير الأراضى المقدسة ـ إذاً واحداً من الأهداف السامية التى قصد إليها عبد العزيز ، وكانت أول خطوة على هذا الطريق هى إنهاء حكم الهاشميين هناك ، وامتصاص غضب بعض أنصارهم فى العالم الاسلامي ، بالدعوة إلى مؤتمر عام (٢) يعقد فى مكة ، بعد انقضاء موسم الحج فى صيف عام ١٩٢٦م ، لتحديد مستقبل الأراضى المقدسة ، وصيانة أمنها ، والنظر فى الوسائل المتعلقة بسلامة الحجاج ورفاهيتهم ، ومع أن هذا الجمع الأول من نوعه ، انفض دون تحديد صريح لمن يحكم فى الحجاز ، إلا أنه لم يعترض صراحة على حكم الملك عبد العزيز ، الذى كان قد اختير من قبل الحجازيين ملكاً فى يناير ١٩٢٦م .

وقد تمكن الملك عبد العزيز من مواصلة السير نحو هدفه المعلن ، وهو تطهير البلاد المقدسة بتكليف من المؤتمر الأسلامى ، فكان عليه أن يقيم الحكم طبقا للشريعة ، وأن يعمل على تأمين سلامة الحجاج ، وأن يعيد للحرمين الأوقاف المتناثرة فى العالم الاسلامى ، وأن يعمل على إعادة تشغيل سكة حديد الحجاز (٣) ، إلى غير ذلك من القضايا المهمة .

الأجنبيّة في الحجاز ١٩٢٦/١٩٢٧م

وأهم مايعنينا فى هذا المقام هو إبراز مسألة تطبيق الشريعة تطبيقا يصون قدسية الحرمين الشريفين . وهنا تصطدم محاولة الملك عبد العزيز بالامتيازات التى كانت تتمتع بها الدول الأوروبية فى مختلف أنحاء الامبراطورية العثمانية منذ القرن السادس عشر . ولم تفلح جهود العثمانيين . أو ورثتهم من الهاشميين فى إلغائها . وورث عبد العزيز عن هؤلاء تركة مثقلة بالامتيازات . لم يكن هناك من سبيل للقضاء عليها غير تجاهلها وعدم الاعتراف بها عند تطبيق الشريعة فى الأراضى المقدسة .

أما هذه الامتيازات فهى مجموعة من المعاهدات . عقدها السلاطين العثمانيون مع معظم الدول الأوروبية (٤) . وأهم شروطها : ضمان تطبيق هذه الدول لقوانينها على مواطنيها الموجودين فى أراضى الدولة العثمانية . فاذا حدث صدام بين شخصين . أوروبى والآخر عثمانى . فإن محاكمة الأوروبى تتسم أمام المحكمة القنصلية لبلاده . وفى كل الأحوال فان من الضرورى أن يحضر القنصل . أو مندوب عنه أية محاكمة قد تجرى لأحد رعايا بلاده فى المحاكم العثمانية . وعليه أن يستخدم مختلف الوسائل التى تضمن إبطال تنفيذ الحكم .

كفل هذا الأسلوب للمواطن الأوروبى العادى ميزات يتمتع بها الدبلوماسيون وحدهم : ذلك أن الأجنبى ـ أى أجنبى ـ يخضع للقوانين والنظم السائدة فى البلد الذى يوجد فيه . وبهذا الأسلوب أيضا تفقد الدولة المانحة للامتياز كثيرا من سيادتها على أرضها . ويتوارى تطبيق قوانينها أمام سطوة قوانين الامتيازات .

ومع أن الحجاز له وضع خاص فى العالم الاسلامى ، إلا أنه لم يستثن في معاهدات الامتيازات التى منحها العثمانيون للاوروبيين ، وطبقت فيه قوانين الامتيازات بدرجات متفاوته ، ولاشك أن ذلك كان يجرح كبرياء المسلمين الغيورين على تطبيق الشريعة فى الأراضى المقدسة .

ولم تكن قضية الامتيازات الأجنبية بغير جذور ، فهى تعود إلى القرن التاسع فى منطقة شرق البحر المتوسط (٥) . فكيف استطاع الملك عبد العزيز أن يقتلع هذه الامتيازات الضاربة جذورها فى أعماق التاريخ من الحجاز ؟!

كانت بريطانيا هى الدولة الأوروبية الوحيدة التى استأثرت بالنفوذ السياسي فى الجزيرة العربية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، ومن جهه أخرى كانت بريطانيا تمتاز على غيرها من الدول الكبرى من حيث أنها كانت تحكم ـ بشكل مباشر أو غير مباشر ـ أكبر عدد من المسلمين . هاتان الحقيقتان وضعتا بريطانيا فى موقف تبدو فيه سياستها مضطربة ومتناقضه : فبينما هى تعمل على إثبات وجودها ، بعد الحرب العالمية الأولى ، فى الجزيرة العربية ، كانت تثير بذلك سخط الرأى العام الاسلامى ضدها ، ويبدو لنا ذلك بوضوح عند الحديث عن مواقف مراكز صناعة القرار فى السياسة الخارجية البريطانية ، فبينما نرى وزارة الهند تقف ـ بالطبع ـ فى جانب قضية تسكين الرأى العام الاسلامى ، نرى على الجانب الآخر وزارتى الخارجية والمستعمرات تسعيان نحو تثبيت الوجود البريطاني دونما اعتبار لآراء جموع المسلمين فى أنحاء الامبراطوريه .

وقد أدرك الملك عبد العزيز أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه بريطانيا فى توجيه تاريخ منطقة الشرق الأوسط ، وسعى نحو إعادة صياغة علاقاته بها ، وهى العلاقات التى كانت مبنية أساسا على معاهدة دارين ١٩١٥م ، صياغة تتناسب ومركزه المرموق ، باعتباره سلطانا على نجد وملحقاتها وملكا على الحجاز ، وفى هذه المناسبة وجدت قضية إنهاء الامتيازات الأجنبية فى الحجاز طريقها ـ بين العديد من القضايا ـ إلى مائدة المفاوضات البريطانية السعودية .

كان الملك عبد العزيز قد أفضى للسيد جلبرت كلايتون (المندوب البريطاني فوق العادة) الذى تفاوض معه فى بحره فى خريف عام ١٩٢٥م بشأن حدود نجد الشمالية ، أفضى اليه برغبته فى مراجعة العلاقات البريطانية ـ السعودية (٦) . ولم يتردد كلايتون فى أن ينقل رغبة الملك عبد العزيز إلى لندن ، فأبدت الحكومة البريطانية ترحيباً بهذا الاتجاه فى رسالة بعثت بها إلى جدة فى أبريل ١٩٢٦م . (٧)

كان ترحيب لندن مبنياً على مناقشات داخلية بدأت مع منتصف مارس ، وشارك فيها ممثلون عن وزارات المستعمرات والخارجية والهند ، وهى الوزارات التى كانت معنية بالتطورات السابقة فى الجزيرة العربية والمنتظرة فيها ، فوزارة المستعمرات كانت تشرف على مناطق مجاورة تماما لممتلكات

الملك عبد العزيز فى الأراضى الواقعة تحت الانتداب من جهه ، وفى منطقة الخليج العربى من الجهة الأخرى . ووزارة الخارجية كانت مسئولة مسئولية مباشرة عن شئون الحجاز . أما وزارة الهند فكانت تتمتع بنفوذ واضح فى كل الجزيرة العربية حتى عام ١٩٢١م . فضلاً عن اهتمامها بقضايا مسلمى الهند ومن ثم ـ قضايا الأراضى المقدسة . لما فى ذلكمن تأثير هام على سياسة بريطانيا العامة(٨)

ركز المجتمعون فى لندن على أهمية تقنين العلاقات السعودية ـ البريطانية بصياغتها فى شكل معاهدة . تضم مجموعه من القضايا من بينها :

١ ـ توطيد أركان السلام فى قلب الجزيرة العربية حماية لسلامة الوجود البريطاني على أطرافها .

٢ ـ ضرورة انتزاع اعتراف الملك عبد العزيز بمركز بريطانيا المتميز فى المناطق الواقعة تحت الانتداب فى العراق وفلسطين .

٣ ـ التأكيد على التزام الملك عبد العزيز بسياسة عدم التدخل فى شئون امارات الخليج العربى .

٤ ـ ضرورة أن يقدم الملك عبد العزيز ضمانات لتأمين سلامة الحجاج البريطانيين .

٥ ـ أن يتعاون الملك مع الحكومة البريطانية فى محاربة تجارة الرقيق ، ومنح بريطانيا حق ممارسة تحرير العبيد فى الاراضى السعودية .

٦ ـ ضرورة النص على اعتراف الملك بالامتيازات التى حصلت عليها بريطانيا من الدولة العثمانية باعتباره وريثا لأراضى كانت تابعه لها من قبل .(٩) .

هذه النقطة الأخيرة هى بؤرة الحوار فى هذا المقام . وكما هو واضح : فإن الانجليز أنفسهم هم الذين أثاروا تلك القضية بإلحاح شديد ، معتمدين فى ذلك على قاعدة قديمة : ليس للملك عبد العزيز يد فيها من قبل . لكنهم يحاولون بنفس المستوى من الالحاح إقحام مسألتين جديدتين لتأمين مزيد من الامتيازات ، الأولى فى مجال النص صراحة على تأمين سلامة الحجاج البريطانيين عند وجودهم بالحجاز ، والثانية فى مجال السماح لبريطانيا بالتدخل فى الشئون الداخلية للمجتمع الحجازى عن طريق ممارستها لعملية تحرير العبيد فى الحجاز .

ان ممارسة انجلترا لأى من البنود الثلاثة السابقة فيها انتقاص واضح للسيادة السعودية ، وإضافة جديدة لرصيد الامتيازات القديمة التى لايعترف بها الملك عبد العزيز أصلا . فكيف كان البريطانيون ينظرون إلى تلك القضايا ؟ وكيف استطاع الملك عبد العزيز أن يقف فى وجه تيار الامتيازات الجديدة من ناحية ، وفى وجه عملية إعادة توثيق الامتيازات القديمة من ناحية أخرى ؟

كان نائب الملك فى الهند **Viceroy** أكثر الأطراف البريطانية حرصاً على تحذير حكومة لندن من

المخاطر المحتملة . نتيجة للتدخل البريطاني فى شئون الأراضى المقدسة سواء تم ذلك بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة . فكان يرى أن أية معاهدة تعقد بين بريطانيا والملك عبد العزيز لايجب أن تتضمن أى شروط تتعلق بالحجاز؛ واستطاع من خلال وزارة الهند أن يوصل رغبته هذه الى مراكز صنع القرار فى بريطانيا .

وموقف نائب الملك فى الهند مبنى على تقديرات يستطيع هو - أكثر من غيره من بين المسئولين البريطانيين - أن يلمسها . فهو من ناحية قريب إلى حيث يتمركز عدد ضخم من المسلمين الهنود وهؤلاء لهم رأى لايمكن إهماله فيما يتعلق بأية تسويات تتم بشأن البلاد المقدسة . واذا لم يكن من الضرورى استشارتهم بشأنها بشكل مباشر فإنه من الضرورى تقدير حسابات رد الفعل التى قد تنجم عن التدخل البريطاني فى شئون الحجاز. وخصوصا إذا علمنا ان جماعات معينة من بين مسلمي الهند كانت لها أطماع خاصة بها للحكم فى الحجاز. (١٠)

يقترح نائب الملك فى الهند - بناء على ماسبق - أن تكون المعاهدة البريطانية - السعودية المقترحة معاهدة شخصية تعقد بين الملك عبد العزيز والحكومة البريطانية . وبهذا الأسلوب يمكن التغلب على مسألة إقحام الحجاز بالاسم فى مثل هذه المعاهدة ؛ وبذلك يمكن إسكات أصوات المعارضة الهندية لمسألة تطوير العلاقات البريطانية - السعودية من ناحية . ولحكم الملك عبد العزيز فى الحجاز من ناحية اخرى . وبنى نائب الملك مقترحاته على أساس أنه يعلم عن طبيعة العلاقات بين «الوهابيين» والهنود أكثر مما تعلم لندن . وأن أسلوبه هذا يضمن تأمين المصالح البريطانية لا فى الحجاز والهند وحدهما . ولكن فى مختلف أرجاء الأمبراطورية . حيث يوجد المسلمون . ومن ناحية أخرى فان مثل هذا الحذر سيمكن بريطانيا من إعادة النظر فى - المعاهدة اذا دعت الضرورة لذلك (١١) .

اعترض نائب الملك ايضا - لنفس الأسباب السابقة - على إثارة لندن لمسألة حماية الحكومة البريطانية لرعاياها المسلمين أثناء تأديتهم فريضة الحج فى الحجاز. وهى مسألة كانت لندن حريصة على إقحامها على المعاهدة . باعتبارها واحدة من الامتيازات القديمة التى تمتعت بها فى العهد العثمانى أو بعبارة أخرى تأكيد ما ادعته لندن «حقوقا تاريخيه» (١٢) فى البلاد المقدسة .

أحدثت ملحوظات نائب الملك فى الهند ردود فعل متفاوته فى لندن . وعقد اجتماع وزارى لاعادة النظر فى هذه القضية . وبدا الانقسام واضحاً بين وزارتى الهند والخارجية . فبينما تبنت الأولى وجهة نظر نائب الملك . تزعمت الثانية معارضتها . بل إنها ذهبت الى أبعد من ذلك حين اتهمت وزارة الهند بتبنى سياسات متناقضة . وتعمل على الاقلال من شأن الامتيازات التى يجب أن تحافظ - على الأقل - على حق القنصل البريطاني فى حضور جلسات المحاكم الحجازيه والنجدية عندما يكون المدعى عليه مواطنا بريطانيا . وأن يعمل القنصل على إيقاف تنفيذ الأحكام الصادرة ضد هذا

المواطن . (١٣) وأكدت وزارة الخارجية حرصها على ماوصفته بأنه «حقوق شرعية» «وتقاليد موروثه» حتى وان لم تمارسها ، كما فعلت من قبل فى بعض المناسبات فى كل من تركيا والحجاز (١٤)

رأت وزارة الهند ـ فى محاولة للوصول الى اتفاق داخل الحكومة البريطانية ـ أن تتفق الوزارات المعنية على خطة واضحة وصيغة مناسبة ، لمناقشة القضية مع الملك عبد العزيز ، واقترحت أن يكون الدخول إليه بعيدا عن ذكر الامتيازات تماما ، واقترح أن يتم من منظور مختلف ، وليكن شرط «الدولة الأولى بالرعاية» صيغة مناسبة لتحقيق المصالح البريطانية (١٥)

تحفظت وزارة الهند على مسألة التزام الملك عبد العزيز بضمان تأمين طرق المواصلات المؤدية إلى الأماكن المقدسة عبر مملكته المترامية الأطراف ، لأن نصوص المعاهدات وحدها لن تستطيع تحقيق السلامة للحجاج لكن الذى يضمن ذلك هى علاقات الصداقة ، كما أن مثل هذا المطلب يعتبر تدخلا مباشرا فى شئون الحجاز الداخلية .

من الواضح أن المناقشات السابقة دارت بين الوزارات المعنية فى لندن دون علم الملك عبد العزيز ، وبالتالى فإن البريطانيين لم يكونوا يعلمون حقيقة موقفه تجاه مثل هذه القضايا ، وبدوا وكأنهم جميعا يعملون فى الظلام ؛ ولهذا كان من الضرورى إرسال مندوب إلى الملك عبد العزيز ليستطلع رأيه حول هذه القضايا .

وقد وقع الاختيار على جوردن **Jordan** (الوكيل ابريطاني فى جدة) الذى تصادف وجوده فى لندن للقيام بهذه المهمة ، وربما كان اختياره لهذه المهمة مناسبا ؛ لأنه يقيم فى جدة ويعلم أكثر من غيره مدى استعداد الملك عبد العزيز للتفاوض حول النقاط التى نوقشت فى لندن ولابد أن رأى جوردن سوف يكون له اعتبار خاص .

أبدى جوردن تحفظا قويا على إثارة مسألة الامتيازات فور اطلاعه على مقترحات لندن ؛ فقد كان على يقين بأن الملك عبد العزيز لم يعترف بالامتيازات المذكورة ولن يعترف بها تحت أى ظرف ، وأن محاولة فرضها عليه سوف تؤدى الى انتكاسة فى العلاقات السعودية البريطانية وإلى تهديد مباشر للمصالح البريطانية ونصح جوردن حكومته بعدم تحريك قضية ساكنه إلا أنه اقترح الابقاء على «الوقع الراهن» .

يعنى تعبير «الوضع الراهن» أن تمارس انجلترا وبقية الدول الأوروبية حقوقها التى حصلت عليها بمقتضى معاهدات الامتيازات القديمة باعتبارها «حقوقا مكتسبة» وتتمتع بالشرعية بحكم التقادم ، ولاتعنى المحافظة على هذه الحقوق ضرورة إعادة صياغتها فى بنود معاهدة جديدة ، ولكنها تعنى استمرار ممارستها دونما تحديد صريح لمضمونها أو تسميتها .

كان جوردن قد كتب من جدة فى مايو يقول : « إن مسألة الامتيازات فى ظل الحكم الجديد فى الحجاز (حكم الملك عبد العزيز) قد اهملت من جانبى ومن جانب زملائى كى لاتضايق

المسئولين» (١٦) ولكنه كشف النقاب الآن فى لندن عن انه كان فى ظل «الوضع الراهن» يتصرف بحرية كما لو كانت هناك نصوص قوية تؤكد ذلك . وضرب جوردن مثالا لذلك حينما تدخل لدى الملك عبد العزيز للدفاع عن مواطن هندى يدعى أحمد السليمان سبق أن أدانه الملك عبد العزيز بسبب كتابته مقالات يهاجم فيها «الوهابيين» وحاول جوردن تذكير الملك عبد العزيز بالامتيازات التى تتمتع بريطانيا لحماية مواطنيها الموجودين فى الحجاز . (١٧)

ولكن الملك رفض ادعاءات جوردن بشأن الامتيازات من حيث المبدأ . وواصل التحقيق مع هذا المواطن الهندى . وأكد لجوردن أن القبض عليه مسألة تخص حكومة الحجاز وتخصه هو شخصيا : محافظة على هيبة بلاده وسلامتها وأمنها . وبعد التحقيق أفرج الملك عن احمد السليمان (المواطن الهندي) لاتلبية لمطلب جوردن الذى يحتمى بالامتيازات : ولكن لطبيعة العلاقات الخاصة التى كانت تربط الملك بانجلترا فى هذه المرحلة (١٨) .

ومع أن وزارة الخارجية كانت أكثر الجهات المسئولة تشددا فى مواقفها تجاه الامتيازات : إلا أنها وافقت على التصرف الحسن الذى سلكه جوردن فى مسألة احمد السليمان . وخصوصا أن دولتين أوربيتين أخريين (إيطاليا وفرنسا) سبق ان مارستا نوعا من الضغط على الملك عبد العزيز فى محاولة لتأكيد امتيازاتها فى الحجاز دون جدوى . فتكتل ممثلوها فى جدة ودعوا جوردن للانضمام اليهم ، ليتخذوا موقفا جماعيا ومؤثرا ولم تصرح لندن يومئذ لجوردن بالاشتراك فى هذا العمل الجماعى ضد الملك عبد العزيز ، بل آثرت ترك هذا الموضوع الى أن يعاد النظر فى العلاقات السعودية ـ البريطانية بعامة . (١٩)

إن العلاقات القوية والصداقة بين الملك عبد العزيز وبريطانيا لن تتيح الفرصة امام أية دولة أوروبية أخرى لتتمتع بمثل ماتحظى به بريطانيا من مركز ممتاز لدى الملك ، وبالتالى فإنه ليس من مصلحة بريطانيا الإصرار على إقحام مسائل معينة فى المعاهدة المقترحة ، لإعادة تقويم العلاقات البريطانية ـ السعودية . وفى تقدير جوردن أن فكرة إقحام مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ليحل محل الامتيازات ، سوف يعود بآثار سيئة على العلاقات البريطانية السعودية ؛ لانه سيشكك فى مدى صدق هذه العلاقات وانسجامها . هذه الحقائق أدت إلى تغيير واضح فى موقف وزارة الخارجية تجاه الامتيازات ، فطلبت عرض القضية على مستشاريها القانونيين ، لدراستها وتقويم حسابات المستقبل بشأنها(٢٠)

الواقع أن وزارة الخارجية كادت تلغى فكرة النص على الامتيازات فى المعاهدة ، ولكنها كانت تخشى النتائج المترتبة على عملية الإلغاء الكلية لها ، ويرجع ذلك إلى أن الحكومة البريطانية كانت تتمتع بامتيازات أوسع نطاقا من تلك التى تمارسها فى الحجاز وفى كل من مصر وإيران . وتستطيع هاتان الدولتان أن تطالبا بإلغاء الامتيازات إن نجحت الحجاز فى ذلك . وفى مثل هذه الحالة فإن

الأمر قد ينتهى بأن تضطر بريطانيا إلى إلغاء كل امتيازاتها فى منطقة الشرق الاوسط ، وهكذا بدأت وزارة الخارجية تتحول تحولا واضحا نحو الاتجاه الذى سبق أن تبنته وزارة الهند وأيده جوردن (الوكيل البريطاني فى جده) ولم تعترض عليه وزارة المستعمرات . وبناء على ذلك تقرر فى أكتوبر ١٩٢٦م ألا تثار مسألة الامتيازات مع الملك عبد العزيز ، ولكن الخارجية عادت وتحفظت على أن عدم إثارة قضية الامتيازات لايعنى بالضرورة سقوط حقوق بريطانيا نهائيا بشأنها ، ولايمنع الحكومة البريطانية من إعادة إحيائها بالاتفاق مع الدول الأوروبية الأخرى عند الضرورة (٢١)

يعكس تردد وزارة الخارجية طبيعة الامتيازات المعقدة وتداخلها الشديد فى الأمور الداخلية للأراضى المقدسة من ناحية ، واحتالات رد الفعل الاسلامى بعامة من ناحية أخرى ، وتأثيرها فى مستقبل المصالح البريطانية فى المنطقة كلها من ناحية ثالثة . واذا كانت معارضة الامتيازات فى تلك الفترة تتمثل فى موقف الملك عبد العزيز المعلن مسبقا منها ، فان مزيدا من المعارضة سيظهر اذا حاولت بريطانيا التدخل لديه ، أو اقناعه بالعدول عن تشدده تجاه هذه القضية ، وفى كل الحالات فان بريطانيا ستكون الخاسرة . وتقليلا للخسائر التى قد تنجم عن إلغاء الامتيازات كلية ، رأت الحكومة البريطانية أن تضمن روح الامتيازات فى بعض مواد المعاهدة المقترحة فيما يتعلق بالمركز المتميز للحجاج البريطانيين . (٢٢)

إن ضمان سلامة الحجاج لايتم فى الأراضى المقدسة عن طريق المعاهدات الثنائية بين حكومة الحجاز وحكومات هؤلاء الحجاج ولكن من البديهى أن زيارة الأماكن المقدسة حق من الحقوق المتعارف عليها لكافة المسلمين ، بصرف النظر عن المواقف السياسية التى قد تنشأ بين حكومات المسلمين وحكومة الحجاز ، ومن ناحية اخرى فان الملك عبد العزيز اعلن فى أكثر من مناسبة ـ قبل اختياره ملكا على الحجاز وبعده ـ أنه يهدف إلى تطهير الحجاز وتأمين سلامة الحجيج .

التقى جوردن ـ لأول مرة ـ بالملك عبد العزيز فى وادى العقيق ، فى خريف عام ١٩٢٦م ليناقش معه القضايا الرئيسية فى إعادة صياغة العلاقات البريطانية ـ السعودية ، ومن بينها المقترحات الخاصة بالتأكيد على روح الامتيازات دون ذكرها صراحة ، فرفضها الملك على الفور باعتبارها صياغة جديدة لامتيازات قديمة .

وأكد الملك لجوردن أن الدين والسياسة وجهان لعملة واحدة ولايمكن الفصل بينهما وأصر على ماسبق أن أعلنه فى مناسبات سابقة من انه لا قانون فى البلاد المقدسة الا الشريعة . وفى مايو كان قد كتب الى جوردن نفسه يقول :

«أؤكد لك أن العدالة ستشمل كل فرد وأنت تعلم أن هذه الأرض مقدسة ، ولها وضع خاص يجب احترامه ، وليس من الممكن أن يمنح فيها أى شىء يتعارض والشريعة » (٢٣)

كان جوردن يهدف فى الواقع ـ إلى محاورة الملك عبد العزيز فحينما اصطدم برفضه التام للأفكار

البريطانية . أثار جوردن نقاشا فرعيا حول مفهوم الشريعة عند المسلمين وأبرز مسألة المذاهب الأربعة وانعكاس ذلك على مفهوم الشريعة من حيث التطبيق . ومع ان الخَلاف حول تفسير الشريعة خلاف ظاهرى لايتصل بجوهر العقيدة : إلا أن مجرد اثارة ذلك أحال هذا الموضوع الديني البحت الى موضوع سياسى يشغل بال الساسة البريطانيين المعنيين بالمنطقة . فاعتراف البريطانيين بسيادة الشريعة فى الحجاز يعنى اعترافهم بسيادة المذهب الحنبلى وفق تفسير اتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب هناك ضد المذاهب الاخرى . وخصوصا ان هناك اعداداً كبيرة من المسلمين فى مصر والعراق والهند لاتتبع هذا المذهب (٢٤)

والحقيقة أن جوردن اختلق هذه القضية لتقوية مركزه التفاوضى . ولكن الملك لم يسلم بوجهة نظر مفاوضة . واكد على شمول العدالة بين جميع المسلمين فى الحجاز ووعد «بمعاملة المسلمين البريطانيين معاملة مماثلة لتلك التى يلقاها باقى المسلمين» وبهذا الأسلوب المرن انتصرت إرادة الملك عبد العزيز فى رفض الامتيازات وتطبيق الشريعة . (٢٥)

لم يكن المفاوض البريطاني يعلم الكثير عن الشريعة . فمع أنه سلم بوجهة نظر الملك فى قضية المساواة بين الحجيج : نجدة يثير قضية فرعية تتعلق بالتصرف فى متروكات الحجاج البريطانيين المتوفين أثناء تأدية الفريضة . فطالب بتسليم تلك المتروكات للوكالة البريطانية فى جدة . ولكن الملك أكد على ضرورة تطبيق الشريعة فى مثل هذه الحالة وإعادة المتروكات لاصحاب الحق الشرعى فيها . (٢٦)

فشل جوردن فى أن يكسب شيئا فى أى من القضيتين السابقتين وأدرك انه سيعود الى لندن دون ان يحقق اى تقدم فى المهمة التى كلف بها . فعرض على الملك فكرة تفضيل المواطنين البريطانيين فى المعاملة حال وجودهم فى الحجاز مقابل أن يعامل المواطنون الحجازيون او النجديون نفس المعاملة عند وجودهم على ارض بريطانية . ولكن الملك أكد على مبدأ المساواة فى المعاملة بين جميع المسلمين أثناء وجودهم فى الحجاز . ورفض فكرة جوردن : لأنها تحمل روح الامتيازات . فالمواطن البريطاني فى مثل هذه الحالة لن يخضع للقوانين المحلية فى الحجاز أو نجد واقترح الملك ان «يخضع رعايا احد الطرفين للقوانين والمحاكم المحلية أثناء وجودهم فى بلاد الطرف الآخر» وظل متمسكا بهذا الموقف (٢٧) .

اصطدمت الأفكار البريطانية ـ الظاهر منها والمغلف ـ بحرص الملك عبد العزيز على تطهير الأماكن المقدسة وتطبيق الشريعة وعدم الاعتراف بالامتيازات . وفى مواجهة هذا الموقف لم يجد جوردن مفرا من تعليق المفاوضات والعودة إلى لندن . ليستشير حكومته حول كيفية الخروج من هذا المأزق : ذلك أن أية مرونة كان على جوردن أن يقدمها تتعارض وجوهر التعليمات التى تلقاها من حكومته .

لم يخف جوردن إعجابه بالبراعة والدبلوماسية التى يتميز بها الملك عبد العزيز . «ذلك الحاكم غير المشكوك فى قوته أو قدرته . الذى يتعاظم مركزه بوضوح فى العالم الاسلامى والذى شيد امبراطورية فى أمان من البحر الاحمر إلى الخليج» .(٢٨)

فى لندن نوقشت مسألة الامتيازات من جديد فى ضوء تقارير جوردن وتم الاتفاق فى ١٣ يناير ١٩٢٧م على اسقاط الامتيازات كلية من المعاهدة . ولكن فى ٢٤ فبراير أثيرت المسألة ثانية وفى هذه المناسبة تدخل جورج انطونيوس «مساعد جوردن» وذُكر المجتمعين أن الملك عبد العزيز أعلن للمسلمين وحكوماتهم أنه لن يلتزم بأية تعهدات أو اتفاقات سبق عقدها بشأن الأراضى المقدسة وأنه لن يتسامح مع اى نمط من أنماط التدخل الأجنبى فى الأراضى المقدسة . وبناء على ذلك فإن الملك عبد العزيز لم يطلب من الحكومة البريطانية إلغاء الامتيازات ولكنه ببساطه لم يعترف بها . والمشكلة الآن خاصة بالحكومة البريطانية التى تريد أن تفرض عليه أمورا ليس له دخل فى نشأتها . وهكذا تم الاتفاق على إسقاط جميع الاشارات الواردة فى مسودة المعاهدة إلى الامتيازات دون النص صراحة على سقوطها .

وتركت جميع المسائل الخاصة بالامتيازات دون حل . على ان يتدخل القنصل البريطانى بطريقة ودية لدى الملك عبد العزيز حسبما تقتضى الظروف فى المستقبل .(٢٩)

وفى ٧ فبراير تقرر استئناف المفاوضات مع الملك عبد العزيز على أساس أن لندن حريصه على إنجاحها هذه المرة لضرورة إقامة علاقات قوية معه (٣٠) واتقاء للوقوع فى محاولة فاشلة أخرى تقرر تعيين السير جلبرت كلايتون لتولى مهمة التفاوض مع الملك لما بينهما من ود سابق على أن يرافقه جوردن .

كان اختيار كلايتون قرارا موفقا . فحينما التقى بالملك فى منزله بجده أكد له بدبلوماسيته المعهودة مدى حرصه على تحقيق المصالح المشتركة للطرفين فى القضايا ذات الاهتمام المشترك وخصوصاً قضية سياسة إيطاليا فى جنوب الجزيرة العربية (٣١) . وكأنه قصد تحويل اهتمام الملك الى قضايا اخرى ذات اهتمام خاص . ومع إظهار شىء من التفاهم حول هذه المسألة إلا أن الطرفين لم يستطيعا رغم روح الود التى سادت اجتماعاتها الوصول إلى حسم لمسألة الامتيازات . فبقيت معلقة حتى آخر لحظة فى المفاوضات : ذلك أن الملك عبد العزيز اعتبر هذه المسألة قضية «حياة أو موت» بالنسبة له شخصيا . وعلى هذا الأساس رفض التوقيع على المعاهدة التى استغرق الإعداد لها أكثر من عام **(من مارس ١٩٢٦م حتى مايو ١٩٢٧م)** . وفى محاولة لكسر الجمود فى موقفى الطرفين أمكن التوصل إلى صيغة مناسبة بمقتضاها «**يخضع الأفراد المتمتعون بالجنسية البريطانية فى الحجاز لأحكام القانون الدولى** » (٣٢)

وهكذا لم يكن الوصول إلى هذا الحل الوسط تلبية للهدف الأصلى لأى من الطرفين : ولكن من

المؤكد أن الملك قد نجح فى إنهاء الامتيازات الأجنبية فى الأراضى المقدسة ، تاركا المجال للقانون الدولى لحسم ماقد ينشأ من قضايا ؛ ذلك أن القانون الدولى يحترم القوانين الخاصة بالدول ، بينا فشلت بريطانيا فى إعادة صياغة الامتيازات ، التى تمتعت بها طوال أربعة قرون فى شكل معاهدة . والقانون الدولى ـ على كل حال ـ لايتعارض والقوانين المحلية الخاصة بالدول ، لكنه يؤكدها ويحرص على سلامتها واستغلالها ، وبذلك كانت المسألة بالنسبة لبريطانيا مسألة صياغة ، حتى لاتبدو مهزومة أمام مفاوض صلب كالملك عبد العزيز .

والواقع اننا لم نعثر على وثيقة واحدة من بين وثائق الأرشيف البريطانى ، تفيد بأن بريطانيا استخدمت القانون الدولى لحسم قضية كانت تستخدم الامتيازات فى حسمها من قبل ، ولكن من المؤكد أن الملك عبد العزيز سار فى جهوده نحو تطبيق الشريعة على قدم وساق ، كما يتضح من تقرير القنصل البريطانى فى جدة إلى حكومته بعد سبعة أشهر من توقيع المعاهدة الانجلو ـ سعودية فى ٢٠ مايو ١٩٢٧ ـ من أنه «لايوجد فى البلاد (المقدسة) الآن سوى المحاكم التى تطبق الشريعة » (٣٣)

وفى منتصف عام ١٩٢٨ بعث نفس القنصل بتقرير آخر يقول فيه :

«إن استيراد المواد الكحولية والمسكرات أصبح ممنوعا من المسلمين منعا باتا منذ تولى الملك عبد العزيز الحكم فى الحجاز ، والجديد أنه أصبح محرما على الأوروبيين هذه الايام » ، ويبرر القنصل سبب ذلك بقوله « إن السماح للأجانب بممارسة أمر لايصرح به للحجازيين يشتم منه رائحة الامتيازات» . (٣٤)

وفى عام ١٩٢٩ حاولت إيطاليا إقامة محكمة خاصة للفصل فى قضايا غير المسلمين دون جدوى (٣٥) وهكذا «طأطأت الرءوس لمبادئ الشريعة الاسلامية بفضل شجاعة الملك عبد العزيز وغيرته على دينه .

الهوامش

(١) حافظ وهبة ، جزيرة العرب فى القرن العشرين ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٢٧٠ : انظر أيضا : أم القرى ، أعداد : ١٨ ، ٣٠ ، ٤٥ ، ٤٧ : وكذلك المنار الاسلامى مجلد ٢٩ ، ص١٦٧ ، ٢٧٣ ـ ٢٧٤ .

(٢) للمؤلف دراسة غير منشورة حول المؤتمر الاسلامى الأول فى مكة عام ١٩٢٦ . انظر أيضا :
Toumbee, A., Survey of International Affairs, 1925 P.P. 308 — 309

(٣) للمؤلف دراسة غير منشورة حول إعادة تشغيل سكة حديد الحجاز لخدمة الحجاج وموقف بريطانيا من ذلك . انظر :
F.O. 371 / 12244

(٤) هذه الدول هى : النمسا والمجر ، وبلجيكا ، الدانمرك ، فرنسا ، بريطانيا ، اليونان ، عصبة دول الهانزا ، هولندا ، نابولى ، البرتغال ، الروسيا ، بروسيا ، سروينيا ، اسبانيا ، السويد ، توسكانيا ، الولايات المتحدة ، جبل طارق ، مالطة ، جزر الأيونيون . انظر : **Marlowe, J., Spoiling the Egyptians, London, 1974, P. 75**

(٥) حول نشأة الامتيازات فى أواخر العصور الوسطى انظر : نعيم زكى فهمى ، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى ، القاهرة ١٩٧٣ ، الفصول الأول والثانى والخامس : انظر أيضا : مصطفى حسن الكنانى ، العلاقات بين جنوة والشرق الأدنى الاسلامى ١١٧١ ـ ١٢٩١ ، الاسكندرية ١٩٨١ ، ص٣٣٥ ـ ٣٨١ .

(6) Clayton, G. to C. O., 24 Nov. 1925, E 332/180/91, F.O. 371/11437.

(7) F.O. to Jordan (British agent at Jeddah) 6 April 1926, E 2026/180,91 ; Jordan to Ibn Saud, 8 April 1926, E 2918/180/91, F.O 371,11437

8(Mejcher, H. "British Middle East Policy, 1917 —21, The Interdepartmenal Level" Journal of Contemporary History, Viii (1973) P.P. 81 —101

(9) Minutes of 12 March Interdepartmental Conference, E 2026,180,19, F.O. 371/11437

(١٠) كان الهنود حريصين على ان يحكموا فى الحجاز ، بعد خروج الاشراف منه ، وفى حالة عدم تمكنهم من ذلك ، فان البديل فى تقديرهم ، هو إقامة حكم جمهورى فى الأراضى المقدسة ، على أن يختار جميع المسلمين حاكمها .

(11) Viceroy to 1.0, 12 July 1926, F.O. 371/11438

(12) Montgomery, A.E, "The making of the Treaty of Sevres of 10 August, 1920", Historical Journal XV (1972) P.P. 775 — 87.

(13) F.O. Comments on Preliminary draft tneaty With ibn Saud (undated) E 4266/180/91, F.O 371/11438

(14) F.O. to C.O., 26 Oct. 1926, E 59, E5918/180/91; F.O to Jordan, 3 Nov. 1926,E6118/180/91; Memo. By Mallet (F.O.) 13 Oct. 1926, E 5794/180/91, F.O. 371/11438.

(15) Viceroy to 1.0, 12 July 1926, F.O. 371/11438

(16) Minutes of 6 Oct. Interdepartmental Conference, E 5915/180/91, F.O. 371/11438

(17) Jordan to F.O. 12 may 1926, E 3472/3472/91; Ahmed Suliman to Jordan., 15 May 1926, E 3491/3472,91, F.O. 371/11450

(18) Ibn Saud to Jordan, 14 May 1926, E 3472/3472/91, F.O. 371/11450

(19) F.O. to Jordan, 24 June 1926, E 3638;
F.O. to Jordan, 14 July 1926, E 3138;
C.O. to F.O, 31 July 1926, E 4536;
Memo. by Spring Rice (F.O.) 9 July 1926, E 4165 Italian Embassy (London) to F.O. 7June 1926, E3575; Jordan to Chamberlain, 28 May 1926, E 3638/3472/91, F.O. 371/11450

(20) Minutes of 6 Oct. Interdepartmental Conference, E 5915/180/91, F.O. 371/11438

(21) Memo. by Mallet, 13 Oct. 1926, Marlowe P.P. 68 —74.

(22) See: Article 3,4,5, British draft treaty Jordan's guidance during his negotiakions with Ibn Saud,

(23) Ibn Saud to Jordan, 14 May 1926, E 3472/3472/91, F.O. 371/11450

(24) Jordan and Antonius to Chamberlain, 26 Jan.1927; Mintes of 13 Jan. 1927 Interdept. Conference, E 474/119/91, F.O. 371/12244.

(25) Ibn Saud's third and Final draft treaty, 4 Dec. 1926, Art.3. F.O. 371/12244

(٢٦) يجب التنويه هنا الى أن نظام التصرف فى متروكات الحجاج المتوفين كان متروكاً حتى ذلك الوقت دون نظام دقيق . ويرجع الفضل إلى الملك عبد العزيز فى وضع نظام ثابت لمعالجة مثل هذه الحالات لأول مرة ، بمقتضى أمر ملكي صدر فى ٢٨ ربيع الثانى عام ١٣٤٦هـ (نوفمبر ١٩٢٧) ويمكن تلخيص هذا الأمر فى النقاط الثلاث التالية :

أ ـ يتحمل كل مطوف مسئولية سلامة الحجاج المسلجين فى قائمته امام الحكومة . وعلى الحجاج أنفسهم تسليم المطوف قوائم بما فى حوزتهم من مقتنيات . وعند وفاة اى من الحجاج يخطر المطوف الجهات المسئولة . ويعقد اجتماعاً يحضره الوريث الشرعى للمتوفى او من ينوب عنه . كما يحضره اثنان من بين الشهود . لفحص تركة المتوفى طبقا لما سجل فى القائمة التى سبق تقديمها للمطوف .

ب ـ يخطر المطوف مأمور بيت المال لاتخاذ اللازم . وفى اثناء التنقل يخطر قائد القافلة مأمور بيت المال . واذا لم يكن الحاج فى معية احد المطوفين فان الشرطة تتخذ الاجراءات اللازمة .

جـ ـ يفحص المحكمة اية ادعاءات للتوريث . وفى حالة فشل المدعى فى اثبات حقوقه فى الوراثة فان تركة المتوفى تودع بيت المال لمدة سته اشهر . فاذا لم يظهر مدع آخر يطالب بحقوقه فيها ، تباع التركه بالمزاد العلنى وتودع قيمتها الادارة المالية .

انظر نص الامر الملكي فى تقرير القنصل البريطاني فى جدة الى حكومته : Jeddah Report (by Jakms, H.G.) Non—1927, E5586/644/91, F.O. 371/12250.

(٢٧) انظر النص الانجليزي لمسودة المعاهدة المقترحة ، مادة (٥) .F.O. 371/11438
وانظر النص السعودي لمسودة المعاهدة المقترحة مادة (٥) .F.O. 371/12244
وانظر ايضا : .F.O. to Tordan, 3Non . 1926

(28) "Aruler of undoubted ability and power, Whose prestige in the Muslem world is visibly growing, and Whose empire seems to be securely established.. From the Rrd Sea to the Persian Gulf." See : Jordan and Antonius to Chamberlam, 26 June 1927.

(29) Minutes of 4 Feb. Interdept. meeting F.O. 371/12244

(30) Minutes of 7 Feb. Interdept. meeting, F.O. 371/12244

(٣١ حول قضية التدخل الايطالي في اليمن وبعثة كلايتون بهذا الخصوص الى روما انظر : D.B.F.P., 1919 — 39
Ser. 1A, ii, 1968,P.P. 856 —9

(32) Clauton to Chamberlain (ii) 6 June 1927, E2583/119/91, F.O. 371/12245.

(33) Jeddah Report (by stonchewerbird, F.H.W.) Jan. 1928, E994/484/91, F.O. 371/13010.

(34) Jeddah Report July 1928, E 4286/484/91, F.O. 371/13010.

(35) Chamberlain (Rome) to F.O. 27 Dec. 1928. Bird (Jeddah) to F.O. 10 Feb. 1929, Jakin Jeddah to F.O. 14 Feb. 1929 F.O. to C.O, 7 March 1929, C.O. 732, Vol. 38, File 69022.

> * إن الفرقة أول التدهور والانخداع ، بل هي العدو الأكبر للنفوس والمغوية للبشر . والاتحاد والتضامن أساس كل شيء ، فيجب على المسلمين أن يحذروا التفرقة وأن يصلحوا ذات بينهم ، ويبذلوا النصيحة لأنفسهم .
>
> « عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود »